

قضية اليوم

بعلبك ـ الهرمل

الدولة، بأجهزتها الأمنية المختلفة، موجودة بكثافة في منطقة البقاع الشمالي، غياب القرار السياسي بفرض الأمن هو ما يترك تلك «البلاد» فريسة لاستباحة بضم عشرات «الزعران»، آخر ما يريده البقاعيون خطة أمنية – عسكرية توقف أبناءهم على الشبهة وتعاملهم كخارجين على القانون وتضعهم في مواجهة عناصر الجيش، وليس من ضمن اهتماماتهم مرور التلزيحات في إدارة المناقصات، خيار إصلاحى على سبيل المثال لا الحصر. هفهم الأول، قبل تنظيف بيئتهم من «الزعران» وبعده، حفضم من خدمات الدولة

وقبفء فأنصوه

قبل شهر، أقامت دورية للجيش اللبناني حاجزاً طياراً في الساحة الرئيسية لمدينة الهرمل. أراد صاحب أحد المحال التجارية الاحتفاء بحضور «الدولة»، واللقاط صورة للحاجز، من داخل محله، تخليداً لـ«اللحظة التاريخية». كانت النتيجة احتجاجه لساعات مكبلاً «الطلوليين العاطرين، أمام عين المارة من أبناء بلدته قبل أن يوافق أمر الدورية على إطلافة أخيراً.

الدولة الحاضرة

من مدخل مدينة بعلبك الى الهرمل، ستة حواجز رئيسية للجيش؛ حاجز مدخل بعلبك، مفرق بونين، مفرق حربتا، البلوة، جسر العاصى بمعدل واحد كل عشرة كيلومترات. حواجز تؤخر العائدين من قرافهم الى الضواحي البائسة للعاصمة في نهاية كل أسبوع لساعات، قبل أن يعلقوا مجدداً في «عقن زجاجة» ضهر البيدر، الشريان الرئيسي لكل البقاعيين. رغم ذلك، يمر عبرها كل ما يمكن أن يختر على بال. لا نتحدث هنا عن كبار المطلوبين ولا عن أسلحة أو مخدرات أو سيارات مسروقة فقط،

بل، على سبيل المثال، عن أعضاء الدجاج التي تحملها شاحنات صغيرة من بيروت ومن مناطق أخرى لحساب بعض مرئي الأسماك في نهر العاصى. الرائحة الكريهة لهذه «البضاعة» تزكم الأنوف على مسافة كيلومترات، فيما «يعجن» عناصر الحواجز الأمنية عن استنشاقها!

على طريق بعلبك الدولي، توقف الكمانن «الطيارة» لقوى الأمن الداخلي، يومياً، السيارات «المقنمة» وتجبر أصحابها على نزع «الغميمه» وتغزمهم ما لم يكونوا حائزين رخصاً. يومياً أيضاً، تنظم زاردارت قوى الأمن الداخلي عشرات محاضر ضبط السير، في أقل من عام، زاد عدد هذه المحاضر في منطقة البقاع على 62 ألفاً.

في البقاع الشمالي، تمنع وزارة الداخلية البلديات من إعطاء رخص بناء أو ترميم أو توسيع، وتمنع حفر آبار مياه، إلا لمن كان قادراً على «تزييط» أموره مع المخافر الأمنية، أو نيل استثناء من المدير العام لقوى الأمن الداخلي. والأخير، اللواء عماد عثمان، كان كريماً جداً في الشهر الذي سبق الانتخابات التبلابية الأخيرة، إذ وقع نحو 2300 استثناء من هذا النوع!

على عكس الشائع، «الدولة»، بالمعنى الأمني، حاضرة جداً في البقاع الشمالي، حاضرة في حواجز ومخافر الدرك ورجال المخابرات وفرع المعلومات والاستقصاء والتحرى، وكمانن رجال الجمارك وعناصر السير... كما يحضر ضباط أجهزتها، بقوة، بصورهم المرفوعة في لافتات تهنئهم بتسلمهم مواقع في مؤسساتهم الأمنية، مجهزة بتواقيع «اصدقاء» وعشائر وعائلات. بات لبعض هؤلاء «اصدقاء» كثر هنا. لم تعد «الخدمة» في هذه «الأثناء» كما كان شائعاً، «نقياً» أو عقوية مسلكية للعض، بل مزاب ذهب: تكفى سنتان حتى يثري بعض الضباط «الولد».

في البقاع الشمالي بان الدولة غير موجودة وغير قادرة، هي قادرة جداً الى حد استخراج سيارة قريب رئيس أحد الأجهزة الأمنية بعد أقل من 24 ساعة على سرقتها. الاصح أن لا قرار بتفعيل هذا الوجود وهذه القدرة، ولا بخروج الأجهزة الأمنية من حال النأي بالنفس، وهو نأي يجعل كل هذا الحضور الطاعى يتلاشى لدى اندلاع أى إشكال أمني. لا علاقة لذلك بـ«الثقافة العشائرية» التي «أدمنت» الخروج على القانون، كما يحب البعض أن يعتر. ينكر كثيرون كيف كان وجود عنصر واحد من المخابرات السورية على حاجز، في وسط أي بلدة، كفيلاً بإلزام معظم أبناء العشائر كيلومترات. حواجز تؤخر العائدين والتسعينيات، عندما كانت هذه «الثقافة» في أوجها. اليوم، وهنت اللجنة العشائرية بعدما فرخت العشائر أفضاءً وأجباياً، ولم يعد «شيخ العشيرة» يمون على كل أبنائها. المفارقة، أن الأجهزة الأمنية،

والقوى السياسية أيضاً، هي التي تعدد الاعتبار للمفاهيم العشائرية التي كاد أصحابها يتغادرونها.

لم تعد «الخدمة» هي هذه الأثناء»، كما كان شائعاً، «نقياً» أو عقوية مسلكية للعض بك مزاب ذهب (الوكالة الوطنية للإعلام)

فنرى وزراء ونواباً ومشايخ وضباطا هم من يسارعون الى «الصلح العشائري» ورعايته لدى وقوع أي إشكال «حجبا للدم».

تعرف الأجهزة الأمنية تماماً الـ«120 أزع» الذين أشار إليهم الرئيس نبيه بري الأسبوع الفائت، وتعرف بؤرهم ومنازلهم وتجمعاتهم. كما يعرف كل اهالي بعلبك من يقودون السيارات بفرضون الخوات في سوق المدينة التجاري، ومن احرق معمل فريز التفابيات على اطرافها. كل اهالي «المنقة» في مرجة رأس العين، ومن يفرضون الخوات في سوق المدينة التجاري، ومن احرق معمل فريز التفابيات على اطرافها. كل اهالي «المدار» بعلبك – الهرمل يعرفون «المطالبي» الخطيرين بالاسماء والعناوين. يعرفون أنهم في حورتعلا لا يتجاوزون السبعة، وفي 15، وفي ثل الأبيض العشريين، وفي بريتال يناهزون العشرة، وفي الشراونة يصل عددهم الى نحو 15، وفي ثل الأبيض العشريين، وفي الهرمل والقصر والشمونة وعلى النهري والدار النواسعة وغيرها... كما يعرفون تماما الطرق الترابية التي يسلكها سارقو السيارات من بعلبك الى

اقاصى الهرمل، وصولاً الى الحدود السورية. وبالقدر نفسه، يعرفون أن خطط سير الدوريات الأمنية تصل الى المطلوبين أولاً بأول.

«القلة تولد النكار»

رغم بلوغ القرف أعلى مستوياته، فإن آخر ما يريده البقاعون خطة أمنية – عسكرية توقف أبناءهم على الشبهة و«تبهديهم» على الحواجز وتدهم منازلهم وتضعهم في مواجهة عناصر الجيش. خطة كهذه لا بد ستفقر همة القيمين على العناية الصحية؛ وكيف أن عشرات البلدات والقرى على مساحة 800 كيلومتر مربع، من مقنة الى القصر، يسكنها نحو 360 ألفاً وأكثر من 90 ألف نازح سوري، تعتمد على 144 سربيراً في ثلاثة مستشفيات، غير قادرة على استقبال الحالات الحرجة؛ بهذا المعنى، تصبح «الدولة» أول «المطلوبين» في بعلبك والهرمل.



مسؤولية حزب الله

التوزيع العادل للمسؤوليات يقتضى الإشارة أيضاً الى أن جزءاً مما يجري تتحمل مسؤوليته الى حد كبير القوى السياسية النافذة في المنطقة، وتحديدأ حزب الله وحركة أمل. بالتأكيد، تبقى المقاومة األوية، وهو ما عثر عنه البقاعيون بتصويتهم الكثيف في الانتخابات الأخيرة. المقاومة أولوية، ولكن... تحتأا إلى كثير من الجهد لإقناع أي من أبناء البقاع الشمالي بأن المقاومة التي باتت رقماً صعباً في الاستراتيجية الدولية عاجزة، بحضورها الحكومي منذ 2005 فلان الفلاني معروف من قبل جمعية لتنفيذ مشروع «استراتيجى» واحد في البقاع الشمالي، من نوع مسح الأراضي وفرها، أو العمل على إعادة تشغيل خط سكك الحديد، أو العفو المشروط عن عشرات الآف المطلوبين بجنح كل نرائع الدنيا لن تقنع ابن الهرمل، مثلاً، لماذا عليه قطع 30 كيلومتراً للوصول الى أقرب كاتب عدل، و60 كيلومتراً لاستحصال على سجل عدلى، و90 كيلومتراً لإجراء معاينة ميكانيكية، ولماذا ليس بين سكان المدينة وقضاها الـ 80 ألفاً ممن يحمل الآلاف منهم إجازات جامعية، قاض واحد أو موظف من الفئة الأولى، ولماذا يُحرم شبانهم من دخول المدرسة الحربية.

التعملل الذي عبّر عنه البقاعيون عشية الانتخابات، واستدعى تدخلاً شخصياً من السيد حسن نصر الله، جاء غداة حسم الجيش وحزب الله معركة الجرود وطرء الإرهابيين منها. وفي وقت يعد فيه الحزب أكبر «رب عمل» في هذه المناطق، وتقوم مؤسساته الخدمائية والمالية كالإمداد وجهاد البناء والعمل الاجتماعي والقرض الحسن، مقام «ولة الرعاية»، هذا ليس تفصيلاً.

صحيح جداً أن جزءاً من هذا التعملل غذاه معادون للمقاومة من خارج الحدود ضمن حملة شيطنة الحزب في بيئته الحاضنة. لكن الصحيح أيضاً أن الحزب يتحمل، في نظر كثيرين من أبناء هذه البيئة، جزءاً مهماً من المسؤولية عن تحصيل حقوقهم يدركون أولوية حماية المقاومة بالنسبة الى حزب الله، بمقدار ما يرون فيه مكوناً في السلطة التنفيذية مسؤولاً عن إخراجهم من ضائقهم التي يقبمون فيها منذ عقود طويلة. ضائقة تجعل شبابهم فريسة البطالة والمخدرات. يستتويهم شعاع مكافحة الفساد الذي رفعه حزب الله منذ الانتخابات النيابية الأخيرة. لكن، ولكن صريحين، لن يعينهم كثيراً تحرير الأضالك البحرية من غياب العناية الصحية؛ وكيف أن عشرات البلدات والقرى على مساحة 800 كيلومتر مربع، من مقنة الى القصر، يسكنها نحو 360 ألفاً وأكثر من 90 ألف نازح سوري، تعتمد على 144 سربيراً في ثلاثة مستشفيات، غير قادرة على استقبال الحالات الحرجة؛ بهذا المعنى، تصبح «الدولة» أول «المطلوبين» في بعلبك والهرمل.

تقرير

أحمد الحريري «يفتري» على حزب الله لتسهيك طلبات لجوء!

فراس الشوفى

لم يجد الأمين العام لتيار المستقبل أحمد الحريري سوى حزب الله وما يسفحه «تهديداته الأمنية»، لـ«تبييض» وجهه مع طالبي اللجوء من السوريين واللبنانيين إلى الدول الأوروبية. هكذا، يستسهل ابن عمه رئيس حكومة لبنان سعد الحريري، والقائد التنظيمي لتجاره السياسي، اختراع الزرائع ولصق التهم بحزب الله، لأجل دعم «ملف» لجوء، يقدمه اصدقائه في سفارات الدول الأوروبية في بيروت.

«الواسطة» التي يقدمها تيار المستقبل هذه المرة جديدة من نوعها، لا بل مبتكرة، وربما تحوز براءة اختراع. باتي طالب اللجوء في دولة أوروبية إلى تيار المستقبل، أكان سوريا نازحاً في لبنان أم لبنانياً، ويطلب واسطة لدعم طلبه، المسألة بسيطة. ورقة صغيرة يوقعها الحريري أو العناية عنه المحامي حسن حلواني، تغيد بأن فلان الفلاني معروف من قبل جمعية تيار المستقبل، و«حياته معرضة لتهديد وضغوط دائمة ومستمرة من قبل منظمة محلية لبنانية هي حزب الله، وذلك لأسباب سياسية». إن كان السبب الأول لا يكفي، لا هم، فباستعانة الحريري ومن ينوب عنه إضافة بعض الشهارات: «حاولت المنظمة اغتياله (فلان الفلاني) أكثر من مرّة»!

غير أن معدّ الورقة/ النموذج، «بتدأكي» أيضاً، إذ يختم إجابته بالقول إن «هذه الإفادة أعطيت بناءً لطلب السيد (فلان الفلاني) وعلى كامل مسؤوليته»؛ أي إن اتهام حزب الله ليس بناءً على معلومات أو معطيات، بل بناءً على طلب طالب الإفادة، وعلى مسؤوليته، عل الحريري

تقرير

نزاع اليمونة ـ العاقورة إلى الواجهة مجدداً

زاه حميدة

على وقع انطلاق الحملة الأمنية في البقاع الشمالي عاد ملف النزاع بين بلدي اليمونة والعاقورة إلى الواجهة. توسعت دائرة النزاع منذ أسابيع قليلة، ولم تحرك الدولة ساكناً تجاه المشكلة التي سقط ضحيتها منذ عام 1938 من القرن الماضي أكثر من عشرين ضحية من أبناء البلديتين. على العكس من ذلك، سحب الجيش، قبل أشهر، نقطة له كانت مثبتة في المنطقة المتنازع عليها.

يوم أمس حصل ما كان متوقِعاً: إشكال بين شبان من اليمونة وعدد من عناصر شرطة بلدية العاقورة، وذلك على أثر التخطي عناصر الشرطة البلدية حدود المنطقة المتنازع عليها ودخولهم أراضي جرود اليمونة». وبحسب رواية رئيس بلدية اليمونة طلال شريف الذي قال لـ«الأخبار» إن عناصر شرطة بلدية العاقورة على مدى الأيام القليلة الماضية «عملوا على وضع قواميع من الحجارة في أماكن متعددة من الجرود المتنازع عليها، هذا على أهميته، حتى إنهم دخلوا عقارات بلدة اليمونة». لا يخفى شريف سياسيوه وأطرافه العاقورة وقعت في ما يشبه الكمين الذي نصمه عدد من شبان اليمونة «على أثر التعدادات المستمرة من قبل شرطة البلدية»، فأقدموا على

يرفع مسؤولية قضية كهذه عن عاتقه وعن عائق تيار المستقبل ورئيسه سعد الحريري.

المهم أن حبل الكذب قصير. قبل فترة، وصلت إفسادة مماثلة موقّعة من المحامي حسن حلواني إلى سفارة دولة أوروبية، صودف أنها على تواصل مستمر مع حزب الله، وبإمكانها التحقق من صحة هذه الاتهامات. ولدى مراجعة الجهة الأوروبية لمسؤولين في الحزب حول صحة ادعاءات أحمد الحريري، تبين أنها

سبق للحريري ان سهل لجوء احد المنتمين الى «كتائب عبد الله عزام» الإرهابية

أحمد الحريري يومئ إفادات لجوء، للصدفاء (مروان بوحيدر)



الجانبين. الأمر تطوّر في حينها، ما استدعى تدخلاً من المراجع السياسية والقضائية والأمنية واتخاذ سلسلة إجراءات كان أبرزها تكليف لجنة قضائية نظّمت قراراً قضائياً سابقاً أدى إلى نشوب النزاع.

ورأى طلال شريف أنّ قرار اللجنة القضائية لم ينفذ لاعتبارات سياسية وبقي خبراً على ورق. «لكن في عهد رئيس الجمهورية الأسبق إميل لحود ، ومنعاً لتجديد الخلافات، كلّفت مديرية المخبرات في الجيش اللبناني، القيام بحلّ مؤقت بلزمته الجانبان، ريثما يُوضَع الحلّ النهائي للخلاف». وحاولت «الأخبار» الاتصال برئيس بلدية العاقورة، إلا أنه لم يكن «على السمع».

باسمه تعال

تدعوكم إدارة «مجمع الإمام المهدي» (عج) الثقافي لمحاضرة بعنوان:

الخطاب القرآني في مواجهة طغيان المال والسلطة

قراءة نقدية في مناجح المسيرين

يلقيها: أستاذ العلوم القرآنية الدكتور فرح موسى

عميد كلية الدراسات الإسلامية في الجامعة الإسلامية في لبنان

الزمان: نهار السبت الواقع فيه 30 حزيران 2018 الساعة الرابعة عماًر.

المكان: لبايا- البقاع الغربي- مجمع الإمام المهدي الثقافي- قاعة فرح موسى الثقافية